تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL (1990–2019)

THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON UNEMPLOYMENT in Algeria Using ARDL Model (1990-2019)

حسين يوسف[1]، داودي مُحَمَّد[2]

[1] المركز الجامعي مغنية، etudiant.yh@gmail.com

[2] المركز الجامعي مغنية، daoudim@ymail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/13 تاريخ القبول:2021/02/27 تاريخ النشر: 2021/04/25

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيرها على تغيرات معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2019 ، باستعمال ثلاث متغيرات تفسيرية مساعدة (تكوين رأس المال الثابت ، النمو السكاني و الانفاق العام) ، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية ودلالة معنوية بين المتغيرات التفسيرية لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر ،تكوين رأس المال الثابت مع البطالة ،والعكس بالنسبة للمتغيرين النمو السكاني والإنفاق العام ،كما أظهرت النتائج أن التغير في معدلات البطالة يفسره الاستثمار المحلي(تكوين رأس المال الثابت) (82%) بنسبة كبيرة في الجزائر، مقارنة بتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر الضئيل (10%) .

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة ، استثمار أجنبي مباشر ، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة .

تصنيف JEL: E22، E24 ، C51 .

Abstract:

The objective of this research is to analyse the influence of foreign direct investment flows on unemployment rate in Algeria over the period of 1990 to 2019. We employ an econometric model in the Auto Regressive Distributed Lag to investigate mainly the relationship between foreign direct investment and unemployment rate. In addition, we add some control variables fixed capital formation, population growth, and public spending to support the main connection of this paper. Our findings show that the foreign direct investment and fixed capital formation have a negative and significant influence on unemployment, so an increase by 1% on exogenous variables decrease the level of the unemployment by 0,10% and 0,82%, respectively. However, the population growth and public spending have a positive impact on endogenous variable.

***Keys words*: Unemployment rate; Foreign Direct Investment ; Autoregressive Distribution Lags Models.**

***JEL classification codes*: E22; E24; C51.**

المؤلف المرسل: حسين يوسف، **الإيميل**:etudiant.yh@gmail.com .

تمهيد:

قامت العديد من البلدان النامية بتحرير اقتصادياتها للمستثمرين في الفترة التي تلي عام 1990، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار إليها. هذه الظاهرة كان لها تأثير ظهور مجموعة من البلدان المعروفة باسم مجموعة الاقتصاد الناشئ. وهي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من وضع البلدان النامية إلى وضع البلدان المتقدمة. تنمو هذه الاقتصادات بشكل أسرع لتتجاوز البلدان المتقدمة مما يسمح لأولئك المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر إضافية للحصول على أرباح أعلى. كما أصبحت الاقتصاديات الناشئة أكثر جاذبية للمستثمرين كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان آخذ في الازدياد (Göndör. & Paula, October 2012, p. 1257). من أجل ذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع العديد من الأبحاث والكتب والمنشورات بسبب الدور الذي يلعبه في الاقتصاد. كما أن محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة متنوعة للغاية منها: مخاطر البلد ، تكلفة وحدة العمل ، حجم السوق المضيف ، تنمية القطاع الخاص، التنمية الصناعية، التوازن الحكومي، الفساد، السياسات (Alan & Estrin, 2000, p. 3) .

بحيث تحظى حركة التدفقات البينة داخل وخارج حدود بلد ما باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، في كل البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة أو تمر بمرحلة انتقالية، حيث تسعى إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من مزايا متنوعة تعود على الاقتصاد المضيف بالنفع، خاصة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة (Kirt & Seema, 2016, p. 40)،

و الجزائر من البلدان التي تعاني من مشكل البطالة وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي ، فإن نسبة البطالة سترتفع إلى 12.5 سنة 2019، لتصل إلى 13.3 عام 2020، حيث تسجّل البطالة في الجزائر أعلى مستوياتها، خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت تتراوح ما بين 11.1 إلى 11.7 في المائة. (لشموت، 2019) و التي بإمكان الاستثمارات الأجنبية أن تكون بديلا في امتصاص عرض العمل، و ذلك بما يتوافق مع الوظائف و المؤهلات المطلوبة و بالتالي التخفيف من حدة البطالة.

1- منهجية الدراسة

1-1- مشكلة البحث

في هذه الدراسة سنسعى إلى تحليل طبيعة العلاقة والتفاعل بين البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،حيث سنتطرق إلى أهم المفاهيم و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كما سنقوم في الأخير بدراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2019.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو الاثر المحتمل لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على تغيرات معدلات البطالة في الجزائر ؟

1-2- الفرضيات

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل البطالة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر ، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العام و عدد السكان.

1-3- أهداف الدراسة:

- اختبار الفرضية التي تفسر طبيعة العلاقة بين البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر؛

– دراسة اتجاه العلاقة بين البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر ، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العام و عدد السكان ، خلال فترة الدراسة 1990-2019؛

– تحديد نسبة مساهمة كل من المتغيرات التفسيرية الاستثمار الاجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العام و عدد السكان في تغيرات معدلات البطالة.

1-4- نموذج البحث

تعتمد هذه الدراسة على النهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، و المنهج التحليلي والكمي بالاعتماد على معطيات مواقع عالمية للإحصائيات ، وذلك من خلال إعطاء تحليل للتغيرات التي طرأت على المتغيرات الرئيسية للفترة ما بين 1990 و2019،أما الاساليب القياسية فقد تم استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL من أجل اختبار الآثار المحتملة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة.

1-5- الدراسات السابقة:

- بينت الدراسة التي قدمها الباحثان العياطي جهيدة وبن عزة مُحَمَّد، في بحث حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على كل من معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، على وجود أثر ايجابي على المدى القصير، ولكن تصبح جد ضعيفة على المدى الطويل والمتوسط (العياطي و بن عزة، 2017، صفحة 85).
- من جهة أخرى اهتمت دراسة صاولي مراد ، عبد الرحماني فارس بمحددات البطالة في الجزائر، وكانت النتائج أن سياسة الانفاق العمومي في الجزائر سياسة هيكلية في معالجة البطالة، لأن المشاريع الحكومية توفر مناصب شغل وتؤثر في معدل البطالة لعدة سنوات متتالية (صاولي و عبد الرحمن، 2019، صفحة 251).
- كما أظهرت دراسة كل من الباحثتان نعيمة بوكلثوم و داود خيرة في دراسة لهما حول تبيان العلاقة بين المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010) على أن الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر ايجابي و لكنه اثر محدود لا يظهر كحل للقضاء على معدلا البطالة المرتفعة في الجزائر (بوكلتوم و داود، 2011، صفحة 1).
- في حين بينت الدراسة التي قدمها كل من الباحثون .Vasile Alecsandru Strat et al في تحليل سببية غرانجر قصيرة المدى بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة، لدول الاتحاد الاوربي بأنه لا وجود لغرانجر بين المتغيرين في معظم البلدان، اما الدول التي وجد فيها سببية غرانجر فكانت في اتجاه واحد (Vasile Alecsandru, Adriana, & Andreea Maria, 2015, p. 635).
- توصل الباحثون Hamidah Muhd Irpan et al في دراسة لدولة ماليزيا حول تأثير تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة، باستخدام بيانات سنوية، واستعمال ARDL ، وكانت النتائج أن كل من الاستثمار الاجنبي المباشر و الناتج المحلي الاجمالي تؤثر بشكل كبير على تغيرات معدلات البطالة في ماليزيا (Hamidah Muhd, Rosfadzimi Mat, Abu Hassan, Abd Halim, & Noorazilah, 2016, p. 1).
- بالإضافة إلى دراسة Dijana Grahovac, Senad Softić قاما بالتطرق إلى تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في دول غرب البلقان في الفترة 2000-2014 ، وكانت النتائج أن انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في فترة الازمة المالية العالمية ادى إلى إرتفاع معدلات البطالة في هذه الدول (Dijana & Senad, 2017, p. 66).

- في دراسة اجراها الباحث Omer Ahmed Sayed Mohamed على السودان، حول التأثير المتبادل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة، وكانت النتائج أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لا تحسن من معدلات البطالة، وأن التحسن في تغيرات معدلات البطالة لا تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر (Omer Ahmed Sayed, 2018, p. 224).
- أما الورقة التي قدمها كل من الباحثين.İsmail AKTAR et al فقد تناولت علاج البطالة من خلال النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر في دولة تركيا، فقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن لديه أي مساهمة في خفض من معدلات البطالة في تركيا للفترة ما بين 2000 و 2007 (İsmail, DEMİRCİ, & ÖZTÜRK, 2009, p. 452).
- تدرس هذه الورقة العلاقة بين معدل البطالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في اليونان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة من 1970 إلى 2012. بحيث تؤكد النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة. ال أشارت نتائج السببية VECM Granger على المدى القصير والمدى الطويل إدارة علاقة سببية قوية أحادية الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاتجاه من التنمية الاقتصادية إلى الأجنبية الاستثمارات المباشرة. تقدم هذه النتائج وجهات نظر جديدة ورؤية جديدة سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة الاستثمارات وتقليل البطالة(Pavlos & Nikolaos, 2014, p. 97) .
- تبحث هذه الورقة في العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في 17 دولة تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 2000-2014.ويهدف إلى اختبار الفرضية ، التي يقترحها عادةً صانعو السياسات ، بأنه يؤدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى بطالة حتمية وتم دراسة الأثر طويل المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، وكانت النتائج تدل على أن تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة سلبي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية(Zdravković, Đukić, & -Martinović, 2017, p. 161) .

2 – الاطار النظري :

2-1 – الخلفية النظرية لعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

يدرس هذا الجزء من البحث على التأصيل النظري الذي مرة عليه معظم المدارس الاقتصادية من خلال إبراز الدور الذي يلعبه تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على تغير معدلات البطالة.

– فمن خلال النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية أوضح كل من Solow و Pigou، أن التوازن في سوق العمل ما هو إلا توازن نتيجة التفاعلات بين الطلب على العمالة و عرضها، فالطلب على العمالة عند الكلاسيك و النيوكلاسيك يرتبط مع الأجور الحقيقية، و هذا الارتباط سلبي ، أي أن قرار التشغيل هو من نصيب العمال من خلال مقارنة الأجور الحقيقية بتكلفة الفرصة البديلة للعمل، و يرتبط عرض العمل مع الأجر الحقيقي بشكل ايجابي، و من هنا يمكن تفسير االبطالة إن وجدت بأنها اختيارية أو احتكارية التي تظهر نتيجة انتقال العمال من وظيفة الى أخرى، أو يمكن أن تظهر نتيجة ضغط العمال لرفع الأجر الحقيقي أعلى بكثير من انتاجيتهم الحدية، و بناءا على ما سبق فان قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر على البطالة هي الأجور الحقيقية و الانتاجية الحدية للعمال الذين يشتغلون في المشروع و الذي يتماشى مع مهاراتهم و تخصصاتهم (Ezzat, 2019, p. 261).

– عارض كينز أفكار الكلاسيك و النيوكلاسيك في أن البطالة ستختفي على المدى القصير اذا قبل العمال خفض معدلات الأجور الحقيقية، مستدلا ذلك بالأجور الصارمة التي طبقت في تجارب أزمات الكساد الكبير، و أوضح أن آلية التصحيح التلقائي في سوق العمل لن تنجح خاصة في أوقات الركود و التي تتزامن مع ارتفاع مستوى الادخار بالنسبة للعائلات و ضعف الاستثمار الخاص ، وبناءا على ذلك فان كينز يرى أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، أي المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الانتاج الموافق للطلب المتوقع ، و بالتالي يتم تحديد مستوى العمالة انطلاقا من الطلب الفعلي و العرض الكلي للعمل ، مما يؤدي الى فجوة بين الدخل و الاستهلاك (Ezzat, 2019, p. 261)، و ينبغي تقليص هذه الفجوة من خلال دعمها بمشاريع استثمارية من نوع greenfeild investment أي المشاريع الجديدة التي تولد مناصب شغل جديدة سواءا على الصعيد المحلي أو الدولي.

– نظرية رأس المال البشري و من مؤسسيها Beher,Shult خلال الستينات و بالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته و الاستفادة من اكبر دخل ممكن، و بالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، و بالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة و ليس على من يشرفون عليها و من هذا المنطلق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر مهم في نقل المهارات سواءا الادارية أو العملية، و هذا ما قد يؤدي الى النهوض باليد العاملة و تطويرها و بالتالي تكون محل اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات الجديدة في البلد المضيف الذي استفاد عماه من المهارات و الكفاءات الأجنبية (Ezzat, 2019, p. 262).

– نظرية العقود الضمنية :و قد تنخفض البطالة بسبب اجتذاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا في حالة زيادة قيمة الربح الهامشي لكل عامل و توسيع خيارات سوق العمل من خلال الاعتماد على توجه الشركات المحلية نحو التصدير (شلالي، 2005، صفحة 28).

– نظرية أجر الكفاءة :دعى أصحاب هذا التوجه أنه وجب على أرباب العمل أن يقوموا بتحفيزات للعمال من خلال دفع علاوات اضافية على الأجور، الذي يمكن من خلالها تحسين ظروف الحياة المعيشية التي يمكن أن تعزز من رفع الإنتاجية الحدية ، و يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، و من ثم ظهور البطالة ، و بالاعتماد على هذه النظرية يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الضغط لرفع الأجور من أجل تحسين انتاجية وولاء العمال المهرة (Ezzat, 2019, p. 262).

و أخيرا من خلال ما سبق يمكن القول أنه عند دراسة القنوات التي يمكن أن تربط الاستثمار الأجنبي المباشر للتأثير على البطالة ، أعطت الأدبيات العديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة. يمكن لهذه القنوات أن تربط البطالة بتحسينات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بشكل سلبي أو إيجابي ، فهذه القنوات لا تؤثر على كمية العمالة فحسب، بل تؤثر أيضًا على جودتها.

2-2 – العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة:

تطرقت العديد من الادبيات والدراسات في السنوات الأخيرة حول العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة ، و كانت النتائج مختلفة من بلد معين الى آخر و في فترة زمنية الى أخرى ، و التي يمكن أن تتوقف هذه الآثار على سمات البلد أو على أشكال الاستثمار المحددة ، فمن المسلم أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف الذي يكون على شكل مشروع يكون له أثر ايجابي على انخفاض معدلات البطالة ، (Adam & Mirosława, 2011, p. 5) وفي هذا الصدد نجد مجموعة من الدراسات نذكر منها:

– دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة للباحثين Adam P. Balcerzak, Mirosława Żurek في دولة بولندا، وقد خلصت الدراسة إلى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يخفض من معدلات البطالة، غير أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل البولندي يميل إلى أن يكون قصير الأجل إلى حد ما (Adam P. & Mirosława, 2011, p. 6).

– وجد الباحثون علاقة قوية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب شغل في البلد المضيف، و اعتبرت الورقة البحثية أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة للحد من البطالة في المملكة المتحدة (Nigel & Karl, 2000, p. 90).

– كما يبين الباحث Hans-jang schmeer من خلال دراسة قام بها ل 19 دولة من منظمة التعاون و التنمية في مجال الاقتصاد (OECD) و حول مؤسسات سوق العمل، في الأثر الذي يحدثه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة فكانت النتائج أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بانخفاض معدلات البطالة في هذه المناطق (Hans, 2014, p. 41).

– Nayyra Zeb et al قاموا بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في سبعة بلدان نامية و هي الأرجنتين ، و أوروغواي ، تايلندا ، تركيا، شيلي، الفلبين و كولومبيا في الفترة 1981-2009 فأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة يتحركان معا على المدى الطويل ، فمثلا في الأرجنتين و تركيا يزيد من البطالة أما في تايلندا فيخفضها كما أشار الى ان الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة ترجع الى عمليات الاستثمارات من نوع الحقل البني أ و ما يسمى (براونفليد) و لذلك وجب على الدول المضيفة أن ترتكز على استثمارات من نوع (Green field investement) التي تتمثل في انجاز مشاريع جديدة لخلق مناصب شغل (Nayyra Zeb, 2014, p. 10).

– تشير هذه الورقة التي قام بها كل من الباحث Mehmet Mucuk1, M. Tahir Demirsel إلى أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى الزيادة في العمالة و بالتالي انخفاض في معدلات البطالة في البحر الكاريبي (Mehmetl & Tahir, 2013, p. 1) .

في المقابل نجد أن المشروعات التي تتسم بالبيع و الشراء و تدفقات رؤوس الأموال فتكون ذات أثر طفيف أو حتى سلبي على العمالة في البلد المضيف.

– أظهرت دراسة في دولة تركيا في الفترة 2000 ، 2007 من قبل الباحثون Mehtap Hisarcıklılar et al أن العلاقة سلبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والعمالة، وقد يكون الاندماج والشراء، بوصفه النمط السائد لدخول الأجانب إلى تركيا، سبباً في هذا الأثر السلبي على العمالة، وعلاوة على ذلك، فإن تحول الاستثمار الأجنبي من صناعات التكنولوجيا المنخفضة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في مجال الصناعة التحويلية يمكن أن يؤدي إلى التأثير الضار على العمالة (Mehtap, Derya, & Ahmet, 2014, p. 2).

– سلط الباحث الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في البلدان النامية و ذلك في الأجل الطويل و القصير، و قد أكدت الدراسة على عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في السعودية وذلك بسبب عدم كفاءة سوق العمل السعودي (Jaouadi, 2014, p. 51).

– في هذه الدراسة وجدوا بأن هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في نيجيريا، أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس لها علاقة بخلق مناصب شغل في نيجيريا (Nelson, Ekokeme, Okoyan, & Dumani, 2018, p. 58)

2-3 – اتجاه حجم الاستثمارات الأجنبية و مستوى البطالة في الجزائر.

- **المتغير التابع(البطالة)** :الذي يتمثل في البطالة و التي تؤكد معطيات الشكل رقم (2) ، بأن المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري انعكس على الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية ، مما أدى الى تقسيم مراحل تغيرات معدلات البطالة الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: ما بين 1991 الى غاية 2000 و التي تميزت هذه المرحلة بارتفاع في معدلات البطالة و ذلك من 20% فأكثر ، حتى بلغت في سنة 2000 نسبة 29.77 % و هذا الارتفاع راجع الى الوضع الأمني و السياسي و الإقتصادي للبلاد في تلك الحقبة ، مما أدى الى غياب المشاريع التنموية التي توفر مناصب شغل و الهجرة الجماعية للأفراد من الريف الى المدينة و اعتزال النشاط الزراعي ، اضافة الى إغلاق الكثير من المؤسسات العمومية ، وارفاقها بتسريح كبير للعمال و ذلك بسبب الانتقال نحو اقتصاد السوق و ادى الى رفع الدعم عن هذه المؤسسات.

المرحلة الثانية: فكانت مابين 2001 الى غاية 2019 فقد كانت وتيرة معدلات البطالة عكس المرحلة الأولى، بحيث اتسمت هذه المرحلة بالانخفاض في معدلات البطالة بسبب توجه الدولة نحو سياسة توسعية و انفاق حكومي على الكثير من المؤسسات و المشاريع و الاستثمارات ، وهذا تزامنا مع تحسن الوضع الأمني في البلاد و الذي سمح بتنفيذ برامج دعم الانعاش الإقتصادي ما بين 2001 و 2004 و التي استحدثت في هذه المرحلة العديد من مناصب الشغل بالإضافة الى فتح المجال أمام مؤسسات التشغيل للمساهمة في التقليل من البطالة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتامين من البطالة، الوكالة الوطنية لدعم الشباب... و غيرها و التي كانت فعاليتها أكثر بداية من الألفية حتى انخفضت معدلات البطالة الى10.2 %عام 2009، لستقر معدلات البطالة في المعدل 10% تقريبا، في حين عرفت سنة 2012 ارتفاعا بسيط 11 %و هذا بسبب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر و هذا ما أثر على الإنتاج المحلي ، و أخيرا عودة الإرتفاع و لكن بوتيرة خفيفة بداية من سنة 2015 (11.8%) لتصل في حدود 11.7% في سنة 2019 و هذا بسبب انخفاض في سعر النفط و المتواصل الى غاية اليوم.

الشكل رقم 2: تطورات معدل البطالة في الجزائر (نسبة من القوى العاملة في الجزائر)

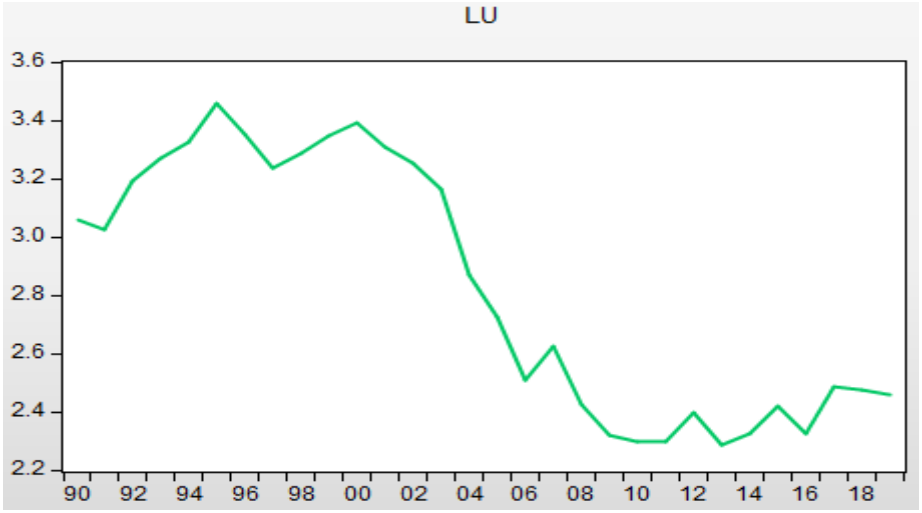

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على:

- موقع البنك الدولي

- موقع الاحصاء unctadstat

- **المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر)**: و يتمثل في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و أعطياه الرمز(FDI) في الدراسة و عبرنا عليه نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي ، من خلال الشكل رقم (01) كانت مرحلة عدم

الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر أسوأ مرحلة في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي كانت ما بين 1990 الى غاية 1995 بحيث عرفت هذه المرحلة بعدم استقبال أي تدفق في الاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن التحول الاقتصادي و دخول اقتصاد السوق و ذلك من أجل القيام بالإصلاحات الهيكلية بتوجيه من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع تخفيض قيمة العملة في هذه المرحلة هذا ما جعل الجزائر تستقطب نسبيا الاستثمارات الاجنبية في الفترة (1996-1998).

و مع تحسن الوضع الأمني و السياسي في الجزائر و ارتفاع أسعار النفط عالميا، و تعديلات في العوامل الجاذبة للإستثمار شهد رصيد الاستثمارات المتدفقة نموا متواصلا حتى وصل الى أعلى نسبة في سنة 2009 بمقدار فاق 2.75 مليار دولار، أما التذبذب الحاصل منذ 2010 فهذا راجع بالدرجة الأولى الى الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي ككل ، و ما انجر عنها من تفاقم ديون الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، انكماش في الأرباح المعادة استثمارها جعلها تنسحب من بعض المشروعات، اضافة الى هذا الانخفاض في أسعار النفط العالمية التي انخفضت الى يومنا هذا.

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)

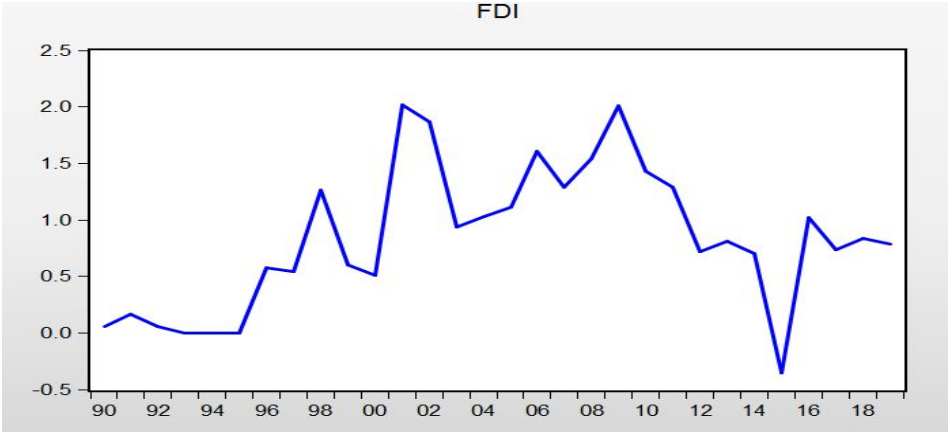

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على:

- **موقع البنك الدولي**
- **موقع الاحصاء unctadstat**

3- الدراسة التطبيقية

3-1- منهجية الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتي طورها كل من Pesaran and al (1997.2001) ، ويقوم هذا النموذج على أساس اختبار الحدود و يتميز أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط منهما I(0) و I(1) ، كما يشترط هذا الاختبار أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ، كما أن نموذج ARDLيمكُّننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (دحماني و ناصور، 2011، صفحة 135) ، و يتم كتابة النموذج الأساسي لنموذج ARDL على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta_k \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_k \Delta x_{t-i} + \psi_1 y_{t-1} + \psi_2 x_{t-1} + u_t$$

حيث y_t المتغير التابع، x_t متجه المتغيرات التفسيرية ، (p.q) الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في النموذج ، Δ يمثل الفروقات ، δ_k و β_k تشير إلى معلمات الأجل القصير ، ψ_1 و ψ_2 تمثل معلمات الأجل الطويل.

ومن أجل استكشاف العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة ،تم الاستعانة بمتغيرات مساعد تمثل في تكوين رأس المال الثابت،النمو السكاني،الانفاق العام،في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وعلى هذا تم بناء النموذج كالتالي:

$$U = f(FDI; FC; N; G)$$

$$\begin{aligned}\Delta U_t = \delta_0 &+ \sum_{i=1}^{p} \delta_{1k} \Delta U_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{2k} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{3k} \Delta FC_{t-i} \\ &+ \sum_{i=1}^{q} \beta_{4k} \Delta G_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{5k} \Delta N_{t-i} + \psi_1 U_{t-1} \\ &+ \psi_2 FDI_{t-1} + \psi_3 FC_{t-1} + \psi_4 G_{t-1} + \psi_5 N_{t-1} + u_t\end{aligned}$$

حيث يفترض أن النموذج الاقتصادي لدالة المتغير التابع والمستقل له المواصفات الخطية التالية :

U : معدل البطالة (نسبة من اجمالي القوى العاملة) ؛

FDI : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (نسبة من اجمالي الناتج المحلي) ؛

FC : اجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاسعار الجارية للدولار الامريكي) يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال ؛

N: عدد السكان في الجزائر؛

G : اجمالي الانفاق العمومي في الجزائر (بالتريليون للأسعار الجارية للجزائر).

3-2- نتائج الدراسة التطبيقية

3-2-1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

يوجد العديد من الاختبارات التي تساعد في الكشف على احتواء السلسة الزمنية على جذر الوحدة، وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر المطور و اختبار فيليب بيرون ، ونضيف اختبار Kwiatowski-Phillips-Schmidt and Shin (KPSS)سوف نعتمد على الاختبارات الثلاثة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية كالتالي :

الجدول رقم 1: نتائج اختبار الاستقرارية

السلسلة الزمنية	القرار الرتبة	المستوى				الفرق الاول			
		ثابت فقط		ثابت واتجاه		ثابت فقط		ثابت واتجاه	
	نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
LU	I(1)	-0.53	-0.73	-1.72	-1.94	-4.49*	-4.59*	-4.44*	-4.55*
LFDI	I(1)	-2.83	-2.70	-2.84	-2.73	-5.39*	-*8.58	-5.44*	-10.47*
LFC	I(1)	-0.67	-0.23	-4.06	-2.47	-4.69*	-4.65*	-4.37*	-4.39*
LN	I(1)	0.04	-0.24	-3.04	-2.77	-5.61*	-5.43*	-4.37*	-5.17*
LG	I(1)	-2.03	-*3.93	-2.12	-2.68	-3.69*	-3.65*	-4.37*	-4.39*

اختبار Kwiatowski-Phillips-Schmidt and Shin (KPSS)

السلسلة الزمنية	القرار الرتبة	المستوى		الفرق الاول	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
LU	I(1)	0.55	0.10	*0.16	*0.15
LFDI	I(0)	*0.28	*0.16	0.18	0.13
LFC	I(1)	0.62	0.11	*0.22	*0.16
LN	I(0)	*0.68	*0.10	0.17	0.16
LG	I(1)	0.71	0.14	*0.46	*0.11

*معنوية عند مستوى 1 %حسب القيم الجدولية

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم 1 بأن كل المتغيرات هي متكاملة من الرتبة(0)I و (1)I ، وعدم وجود تكامل أي من المتغيرات من الرتبة (2)I، من هنا يكون قد تحقق شرط استخدام نموذج ARDL

3-2-2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

حيث يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة بـ Narayan 2005 إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30إلى 80مشاهدة. وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل المشترك(Paresh Kumar, 2005, p. 1981) ، ويتم مقارنتها مع F.

من خلال هذه الطريقة يجب أن يكون F المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة، وعليه يمكن التحقق من التكامل المشترك باستخدام نهج اختبار الحدود ARDL، والتي هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: اختبار الحدود لتحليل التكامل المشترك

القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	F المحسوبة	K	النتيجة
10%	2.525	3.560	8.13	4	وجود علاقة تكامل مشترك
5%	3.058	4.223			
1%	4.28	5.84			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 مع جدول narayan 2005

من خلال نتائج اختبار الحدود نلاحظ أن إحصائيات F المحسوبة (8.13) أكبر من الحد الادنى عند مستوى 1% ، 5%، 10%،وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وعليه يمكن تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل .

3-2-3- اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج:

من خلال الاعتماد على معيار AIC ، قد تم تحديد فترات الابطاء المثلى، والتي تمثلت في (4.1.4.1) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

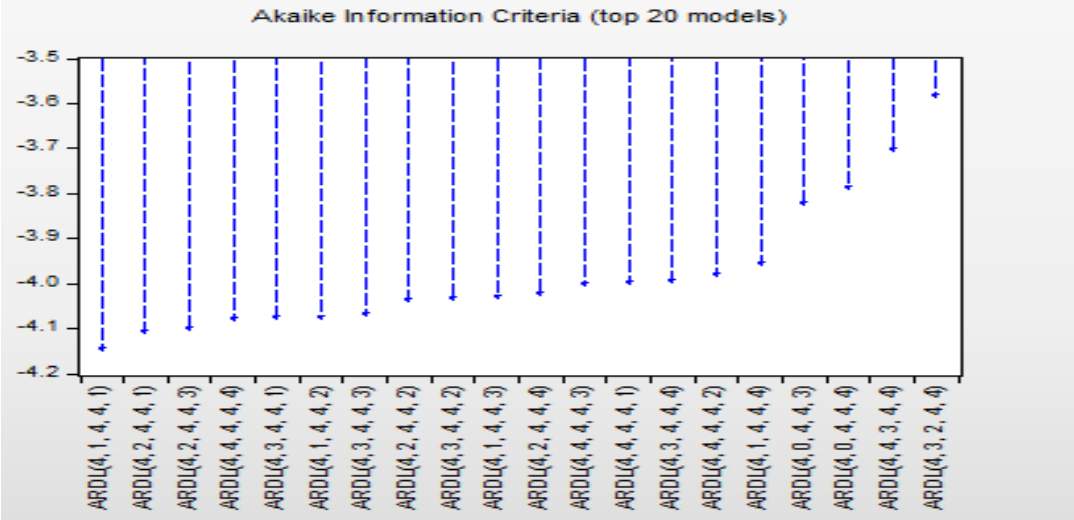

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

3-2-4- اختبارات تشخيص النموذج

قبل استخراج النتائج التطبيقية ومعرفة العلاقة بين البطالة والمتغيرات التفسيرية، وجب علينا الكشف عن استقراية النموذج وصحته في ما إذا كنا نعتمد على نتائجه، وهذا بإجراء مجموعة من الاختبارات كالتالي:

- ✓ **اختبارات استقرار النموذج**

إن الاختبارين المعتمدين في الكشف عن وجود أي تغيرات هيكلية فيها هما المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، التي اقترحها كل من Brown and Evans and Dublin (1975)، والتي نجدها في نموذج ARDL، بحيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUMوCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى . % 5 وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: اختبار استقرار النموذج وفق اختباري CUSUM وCUSUMSQ

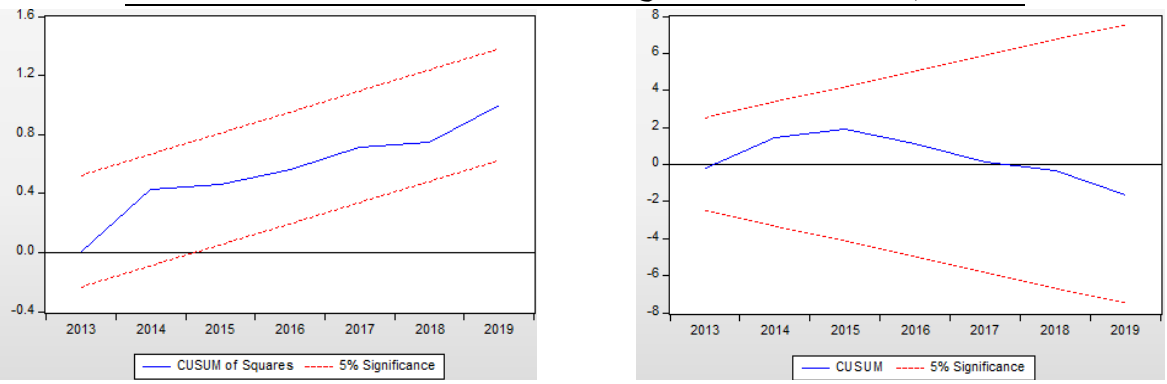

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 03 أعلاه نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5 % ، وعليه يمكن القول أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذجين بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

✓ **اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي و مشكل عدم ثبات تباين**

الجدول رقم 3:اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء مشكل عدم ثبات تباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	29.85712	Prob. F(1,6)	0.6578
Obs*R-squared	21.64940	Prob. Chi-Square(1)	0.1356

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تظهر نتائج الجدول3 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء في النموذجين وهذا ما تؤكده قيمة P-Value (0.13) للنموذج أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية.

الجدول رقم 4:اختبار وجود مشكل عدم ثبات تباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.482459	Prob. F(18,7)	0.8992
Obs*R-squared	14.39602	Prob. Chi-Square(18)	0.7029
Scaled explained SS	0.795447	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تبين نتائج اختبار Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-Godfrey للكشف عن عدم ثبات التباين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-Square في النموذج أكبر من 0.05 (0.70) و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية و بالتالي خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

3-2-5- تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

النتائج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 5: نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

العلاقة طويلة الأجل			العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ		
اختيار النموذج الأمثل			ARDL (4.1.4.1)		
المتغير التابع LU	المعاملات	الاحتمالات	المتغير التابع D(LU)	المعاملات	الاحتمالات
LFDI	-0.10	0.008	**D(LFDI)**	-0.006	0.23
LFC	-0.82	0.0006	**D(LFC)**	-0.47	0.008
LG	0.15	0.003	**D(LG)**	-0.33	0.002
LN	0.25	0.01	**D(LN)**	-0.12	0.92
C	18.60	0.0003	**cointEq(-1)**	-0.83	0.000
R-squared			88.67		
F-statistic			11.56*		
* ، ** ، *** تدل على الدلالة الإحصائية عند مستويات 1٪ و 5٪ و 10٪ على التوالي					

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير الاجل الطويل و القصير الموضحة في الجدول 5 نجد ما يلي:

- **الاجل الطويل:**

- معلمات المتغيرات جاءت كلها معنوية احصائيا عند 1% وهذا ما يدل أن كل من الاستثمار الاجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العمومي وعدد السكان، لها تأثير معنوي على معدلات البطالة، بحيث أن كل من الاستثمار الاجنبي المباشر تكوين رأس المال الثابت، وعدد السكان يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة الانفاق العام فهو العكس (العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة من منظور النظرية الاقتصادية).

- القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة(FDI; FC; N ; G) على المتغير التابع (U) بلغت R^2=88.67 أي أن التغير في البطالة يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

- تؤدي الزيادة في FDI ب 1% إلى انخفاض U ب 0.10%.
- تؤدي الزيادة في FC ب 1% إلى انخفاض U ب 0.82%.
- تؤدي الزيادة في G ب 1% إلى ارتفاع U ب 0.15%.
- تؤدي الزيادة في N ب 1% إلى ارتفاع U ب 0.25%.

- **الاجل القصير:**

- معلمات المتغيرات الاستثمار الاجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العمومي جاءت كلها معنوية احصائيا عند 1% وهذا ما يدل على التأثير المعنوي على معدلات البطالة ويتوافق مع النظرية الاقتصادية ، أما عدد السكان فهو متغير غير معنوي .

- تؤدي الزيادة في FDI ب 1% إلى انخفاض U ب 0.006%.
- تؤدي الزيادة في FC ب 1% إلى انخفاض U ب 0.47%.
- تؤدي الزيادة في G ب 1% إلى انخفاض U ب 0.33%.
- تؤدي الزيادة في N ب 1% إلى انخفاض U ب 0.12%.
- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، وهو يكون معنويا وسالب الاشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، سالبة و تبلغ حوالي (0.83-)ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 1% (0.000). وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 83 %من جميع الاختلالات في توازن معدلات البطالة في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية ، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

3-3- تحليل النتائج

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الاستثمار الاجنبي المباشر و تأثيره على البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990-2019، وذلك باستخدام نموذج ARDL، وذلك الاستعانة بمتغيرات مساعدة من أجل اعطاء تفسير جيد وكانت تحليل النتائج كالتالي:

➢ الاجل القصير

- بينت النتائج أن العلاقة بين عدد السكان والبطالة عكسية،أي الزيادة ب 1 واحدة في N يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة ب 0.12،وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية،ولكن كان غير معنوي أي مهما تغير عدد السكان في المدى القصير فإنه لا يؤثر في معدلات البطالة، وتفسير ذلك أن الزيادة في نسبة السكان في المدى القصير لا تعني بالضرورة زيادة اليد العاملة المؤهلة والقادرة على العمل.

- من خلال الجدول أعلاه بينت النتائج أن الزيادة في الانفاق الحكومي ب1 واحدة يؤدي إلى انخفاض في البطالة ب0.33 وحدة، وهذا يتماشى مع النظرية الإقتصادية، وهو يوافق الحالة الاقتصادية الجزائرية خاصة في المدى القصير، والتي تتسم بميولها إلى تطبيق السياسة المالية أكثر من النقدية، أي أنها تتجه إلى الإنفاق العام من أجل سد الثغرات في الدورة الاقتصادية، والبطالة من بين الثغرات التي تلجأ الدولة لمعالجتها بالإنفاق العام، وذلك بخلق مناصب شغل جديدة ، هذه المعالجة ظرفية ومؤقتة لأن المشاريع الحكومية غالبا ما تكون مؤقتة والمناصب التي تعرضها غير دائمة.

- من خلال تحليلنا لأثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، توصلنا إلى أن حدوث صدمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ب 1% ، تؤدي إلى أثر في معدلات البطالة بنسبة سالبة تقدر ب: 0.006، وهذا التأثير ايجابي ولكن شبه منعدم، أي أن دخول الاستثمارات الاجنبية للجزائر لا توفر مناصب شغل، لأن معظم الشركات تجلب معها عمال ذو كفاءة مهنية من أجل انطلاق المشاريع.

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل تكوين رأس المال الثابت(الاستثمار المحلي) إلى أن أثر الاستثمار كان سالبا ومعنويا، حيث بلغت قيمة المعامل 0.47، وتشير هذه القيمة إلى أن الزيادة في الاستثمار المحلي بمقدار 100% سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار 47%. وتفسير ذلك هو البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل النهوض بالقطاع الخاص من إنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي صاحبها توظيف في عدة قطاعات، مما أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة.

➢ **الاجل الطويل**

– إن معامل عدد السكانN كان موجب(0.25) وهذا دلالة على العلاقة الموجبة بين البطالة و عدد السكان، أي أن الزيادة في الكثافة السكانية بنسبة 100% سوف يؤدي إلى ارتفاع من البطالة بنسبة 25%، وتفسير ذلك أن الكثافة السكانية في الجزائر في تزايد مستمر و ارتفاع القوى العاملة في الجزائر ، اضافة إلى شح المشاريع الجديدة التي من شانها خلق مناصب شغل ، الامر الذي ادى إلى عدم القدرة للحد من البطالة.

– أظهرت نتائج الدراسة أن معامل تكوين رأس المال الثابتFC الذي يعتبر كاستثمار محلي كان سالب0.82-، تشير هذه القيمة إلى أن الزيادة في الاستثمار المحلي ب100% (سواءا الخاص أو العام) يؤدي إلى انخفاض بنسبة تقدر ب 82% في معدلات البطالة، وهذا يتماشى مع الوضع الاقتصادي الجزائري، الذي فرضه الواقع خاصة بعد سنة 2000، أين انتعشت أسعار المحروقات مما نتج عنه مجموعة من الاصلاحات التي من شأنها حد من ارتفاع معدلات البطالة، وقد تم خلال هذه الفترة إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع أخرى في مختلف القطاعات العمومية التي وفرت مناصب شغل جديدة في القطاع العمومي، علاوة على هذا تم استحداث آليات وبرامج جديدة من أجل النهوض بالقطاع الخاص من خلال دعم الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بخلق وكالات متخصصة لدعم الشباب ومنح قروض، مما صاحبه كثافة عمالية أدت إلى توفير مناصب شغل معتبرة والتقليل من حدة البطالة، وهذا ما اظهرته الاحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة ما بين 2000 و2015 أن مناصب الشغل الذي يوفره الاستثمار المحلي قدر ب87 % مقابل 13 % ما يوفره الاستثمار الاجنبي المباشر.

– إن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة عكسية من خلال النتائج المقدرة (0.10-)، أي أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر100% توفر لنا مناصب شغل جديدة أي انخفاض في بنسبة 10%، وهذا تأكيد على مساهمة الاستثمار الاجنبي في خلق مناصب عمل جديدة لاسيما نمط الاستثمارات الجديدة Greenfield التي تهيمن على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، ولكن هي نسبة ضعيفة جدا جدا يمكن أن تكون مهملة ومن تم هذا يفسر أن الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته يمكن أن تكون معدومة في التخفيض من مستويات البطالة في الجزائر ، وتفسير هذا هو أن الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤهلها لكي تكون منطقة جذابة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهو ما يلاحظ بأن معظم الاستثمارات الاجنبية متركزة في قطاع المحروقات، وقطاع الاتصالات كقطاعين أساسيين، و التي لا يمكن أن يلبي حاجيات سوق العمل في الجزائر نظرا للكم الهائل للقوى العاملة العاطلة في الجزائر ، وهذا تؤكده إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة ما بين 2002 و 2015 أن مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر قدر بنسبة 13% من القوى العاملة، بينما 87 % الباقية توفرها الاستثمارات المحلية سواءا العمومية أو الخاصة.

– أظهرت النتائج ان العلاقة بين الانفاق العمومي والبطالة هي علاقة طردية، أي أن الزيادة في الانفاق العمومي بنسبة 100% يصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة 15 %، وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، ولكن يوافق الوضع الاقتصادي الجزائري ، بحيث لم يؤدي هذا الوضع إلى إدخال المشاريع الاستثمارية الجديدة لدائرة الاستثمارات،رغم ارتفاع وتيرة الانفاق الحكومي نتيجة انتعاش أسعار النفط في الاسواق العالمية، وهي دلالات واضحة على علامة التأخير المسجلة في هذه المشاريع الجديدة، اضافة إلى سياسات الانعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الجزائري، وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وطبيعة بنيته التي تعتمد في الطليعة على الاستثمار في المجال الطاقوي، الذي لا يستطيع ان يلبي كل حاجيات سوق العمل، وأن النفقات العمومية معظمها موجهة لبناء البنية التحية وهذا ما جعله غير فعال في خلق مناصب شغل.

أما إذا قمنا بتتبع مسار النمو في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية تبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في برنامج دعم النمو الاقتصادي و انخفاض معدلات البطالة هي بعيدة كل البعد عن تأثير مضاعف الانفاق الحكومي نتيجة غياب تأثيره في القطاعين المنتجين الفلاحي و الصناعي و اللذان يمتصان القدر الأكبر من العمالة، مع العلم أن القيمة المضافة التي يساهم بها قطاع المحروقات لوحده في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تفوق 35 % ، بينما نلمس نوعا من وجود هذا التأثير في القطاعين الآخرين غير المنتجين (الخدمات و الأشغال العمومية)، و بالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الانفاق العام بهدف الرفع من عرض الانتاج الوطني و التشغيل لم يكن لها أي أثر في هذا الاطار. و يعود سبب ذلك إلى ضعف الجهاز الانتاجي و محدودية قدراته ، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من انتاجها و هذا ما أدى إلى انعدام أثر مضاعف الانفاق الحكومي في هذا القطاع مما استدعى تحويل هذه المبالغ في انشاء البنية الأساسية و تزايد واردات السلع، و هما اكثر القطاعات امتصاصا للعمالة في الجزائر حاليا.

4- الخاتمة

بحثت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر في الفترة من 1990 إلى 2019. وتشمل المتغيرات المستخدمة في الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ، تكوين رأس المال الثابت،الانفاق العمومي اضافة إلى عدد السكان كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة كمتغير تابع.

- وتبين أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة هي علاقة عكسية ومعنوية ولكنها غير كافية للحد من ارتفاع البطالة في الجزائر، وجاءت هذه النتيجة التجريبية في أعقاب ما قد تقترحه النظرية الاقتصادية إلى حد ما، ويرى الباحثون أنه يمكن من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق الكثير من الثروة الاقتصادية اللازمة، كما يمكنها أن تقدم مساعدة حاسمة في تحديث النظام الصناعي للبلدان النامية، وتشير النتيجة إلى أنه من أجل تحقيق انخفاض كبير في معدل البطالة، ينبغي أن ينصب تركيز السياسات والاستراتيجيات على التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد من نوعGreenfield .

- وأظهرت العلاقة بين عدد السكان ومعدلات البطالة على تأثير ايجابي وذات إحصائية معنوية، وهذا ما يدل على أن ارتفاع عدد السكان مع غياب المشاريع الجديدة يؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وهذا دلالة على الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في السعي للحد من البطالة من خلال الانفاق لخلق مناصب شغل دائمة.

- أما العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت ومعدل البطالة فكانت سلبية وكبيرة واحصائيتها معنوية. وهذا يعني أن المزيد من تراكم رأس المال الثابت يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة، وهذا ما يفرضه الواقع الاقتصادي من خلال الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار المحلي في توفير مناصب شغل .

- في حين أن العلاقة بين الانفاق العمومي والبطالة فكانت ذات دلالة احصائية، ولكن عكس النظرية الاقتصادية فيالمدى الطويل، أي الزيادة في الانفاق يقابله زيادة في البطالة، أما في المدى القصير فقد بينت النتائج العكس فكان ذو دلالة إحصائية ويتماش مع النظرية الاقتصادية،وعليه فقد تبين جليا محدودية فعالية السياسة المالية من خلال نمو الانفاق الحكومي، الموجه خاصة في بناء البنية التحية ، وعدم توجهه إلى خلق مشاريع استثمارية من شأنها خلق مناصب شغل دائمة، بالمقابل الكم الهائل من الشباب البطال المتخرج من الجامعات.

كتوصيات لهذه الدراسة:

- وجب على الدولة فتح المجال للمستثمرين الاجانب والتخلص من كل العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي بدورها تخلق مناصب شغل دائمة.

- ضرورة الدولة الاهتمام بجذب المشاريع التي تتسم بالكثافة العمالية من اجل التقليل من البطالة.
- يجب وضع معاهد متخصص في تكوين اليد العاملة المؤهلة، والاستفادة من الخبرات الاجنبية.
- ضرورة ترشيد النفقات العمومية وتوجيهها إلى إستثمارات دائمة.

الهوامش والمراجع

المراجع باللغة العربية

جهيدة العياطي، و مُحَّد بن عزة. (2017). الاثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو ومعدل البطالة، مقاربة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي. *مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد ، 1* (2)، 85-112.

عمار لشموت. (17 10, 2019). *جزائر ultra*. تاريخ الاسترداد 17 10, 2019، من الأفامي" يتوقّع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/الأفامي-يتوقّع-ارتفاع-نسب-البطالة-في-الجزائر-سنة-2020/عمار-لشموت/اقتصاد#:~:text=ارتفاع%20نسبة%20البطالة,11.1%20إلى%2011.7%20في%20المائة.

فارس شلالي. (2005). دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004 (شهادة الماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.

مُحَّد ادريوش دحماني، و عبد القادر ناصور. (2011). " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائري ". *مجلة العلوم الإقتصادية ، 6* (6)، 124-139.

مراد صاولي، و فارس عبد الرحمن. (2019). محددات البطالة في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي var خلال الفترة 1970-2015. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، 13* (1)، 233-256.

نعيمة بوكلتوم، و خيرة داود. (2011). الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010). *مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر* (الصفحات 1-15). المسيلة: جامعة المسيلة.

المراجع باللغة الأجنبية

Adam, B., & Mirosława, Ż. (2011). Foreign direct investment and unemployment: VAR analysis for Poland in the years 1995-2009. *European Research Studies , 14* (1), 3-14.

Alan, & Estrin. (2000). The determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies.

Brainard, L. (1997). An empirical assessment of the proximity- concentration trade of between multinational sales and trade. *American Economic Review 87*, pp. 520- 544.

Dijana, G., & Senad, S. (2017). Impact of the FDI on Unemployment rate in countries of West Balkan. *Journal of Economic and Social Research Review of Innovation and Competitiveness , 3* (2), 65-82.

Ezzat, A. M. (2019). The Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment: Evidence from Arab countries. *Scientific Journal of Economics and Trade , 50* (1), 286-251.

Göndör., M., & Paula, N. (October 2012). Fiscal Policy and Foreign Direct Investment: Evidence from some. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* , 1256 – 1266.

Hamidah Muhd, I., Rosfadzimi Mat, S., Abu Hassan, S. M., Abd Halim, M. N., & Noorazilah, I. (2016). Impact of foreign direct investment on the unemployment rate in Malaysia. *Journal of Physics , 70* (1), 1-10.

Hans, J. S. (2014). Foreign direct investment and search unemployment:Theory and evidence. *International Review of Economics and Finance ScienceDirect , 30*, 41-56.

İsmail, A., DEMİRCİ, N., & ÖZTÜRK, L. (2009). Can unemployment be cured by economic growth and foreign direct investment? *Sosyal Ekonomik Araştırmalar Dergis , 9* (17), 452-467.

Jaouadi, S. (2014). Could foreign direct investment increase unemployment: case of KSA. *The international journal's research journal of economics and business studies , 3* (9), 51-56.

Kirt, R., & Seema, P. (2016). FDI impact on employment generation and GDP growth in India. *Asian Journal of Economics and Empirical Research , 3* (1), 40-48.

Lucas, R. (1993). on the Determinants of Direct Foreign Investmen :Evidence for east and southeast asia. *World Development, Vol.21, No.3* , pp. 391-406.

Mehmetl, M., & Tahir, D. (2013). THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENTS ON UNEMPLOYMENT:EVIDENCE FROM PANEL DATA FOR SEVEN DEVELOPING COUNTRIES. *Journal of Business, Economics , 2* (3), 53-66.

Mehtap, H., Derya, G.-K., & Ahmet, A. A. (2014). CAN FDI BE A PANACEA FOR UNEMPLOYMENT?:THE TURKISH CASE. *Labor and employment relations in a globalized world. Springer,* , 43-70.

Nayyra Zeb, F. Q. (2014). Foreign direct investment and unemployment reduction in Pakistan. *International Journal of Economics and Research , 5* (2), 10-17.

Nelson, J., Ekokeme, T. T., Okoyan, K., & Dumani, M. (2018). Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in Nigeria (1980-2015). *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , 8* (3), 57-69.

Nigel, D., & Karl, T. (2000). FDI and the labour market: A review of a review of the evidence and policy. *Oxford Review of Economic Policy , 16* (3), 90-103.

Omer Ahmed Sayed, M. (2018). Vector Autoregressive Analysis -VAR Foreign Direct Investment and Unemployment:Sudan, 1990-2016. *Global Journal of Economics and Business , 4* (2), 224 - 235.

Paresh Kumar, N. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration test. *Applied economics , 37* (17), 1979-1990.

Pavlos, S., & Nikolaos, D. (2014). The impact of foreign direct investment on the unemployment rate and economic growth in Greece. *A time series analysis. In International Work-Conference on Time Series Analysis (ITISE , 1*, 97-108.

Resmini, L. (2000). Resmini,The Determinants of Foreign Direct Investment into the CEECs: New Evidence from Sectoral Patterns, LICOS and L.Bocconi University.

Vasile Alecsandru, S., Adriana, D., & Andreea Maria, P. (2015). FDI and the unemployment-a causality analysis for the latest EU members. *Procedia economics and finance , 23*, 635-643.

Zdravković, A., Đukić, M., & -Martinović, A. B. (2017). Impact of FDI on unemployment in transition countries: Panel cointegration approach. *Industrija , 45* (1), 161-174.